



اسم المقال: الإنتاج الأنظف منهج عمل للتقليل من التلوث الصناعي بالتطبيق على الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي بالموصل

اسم الكاتب: أ.م.د. عادل ذاكر النعمة، م.م. وجдан حسن حمودي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3406>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 17:57 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الإنتاج الأنظف منهج عمل للتقليل من التلوث الصناعي بالتطبيق على الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي بالموصل

وجдан حسن حمودي

مدرس مساعد

هيئة التعليم التقني - المعهد التقني بالموصل

wijdanhassan@yahoo.com

الدكتور عادل ذاكر النعمة

أستاذ مساعد - قسم الادارة الصناعية

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

المستخلص

تتصدر قضية حماية البيئة من مخاطر التلوث اهتمام الحكومات والشعوب اليوم وعلى نحوٍ واسع نتيجة التدهور البيئي المتتسارع، الذي تمثل ببروز العديد من الظواهر كالاحتباس الحراري والتصحر وتضرر طبقة الأوزون والتي أثبتت الدراسات أن للمنظمات الصناعية الإسهام الأكبر بهذا الشأن جراء ما تخلفه أنشطتها من مخلفات وملوثات، وباتت تلك المنظمات المتهم الرئيسي إزاء هذه الحالة.

هذه الصورة فرضت على إدارات تلك المنظمات البحث عن آليات فعالة للتصدي لمخاطر التلوث الصناعي، ويأتي الإنتاج الأنظف في مقدمتها بوصفه منهج وقائي من مخاطر التلوث على طول دورة حياة السلعة، والبحث الحالي يشكل محاولة تقويمية لمستوى تطبيق ذلك المنهج في إحدى الشركات الصناعية العراقية باعتماد الاستبانة التي وزعت على عينة من قياداتها الإدارية والفنية، وبعد تحليل إجاباتهم تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات وتقديم مقترنات للشركة المبحوثة مبين تفاصيلها في متن البحث.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الأنظف، التلوث الصناعي.

Cleaner Production a Work Approach to Decrease Industrial Pollution: Application on National Company for Furniture Industry in Mosul

Adel Th. Al-Nema (PhD)

Assistant Professor

Department of Industrial Management

University of Mosul

Wijdan H. Hammody

Assistant Lecturer

Foundation of Technical Education

Mosul Technical Institution

wijdanhassan@yahoo.com

Abstract

The problem of environment protection has been attracted by the governments and peoples' interest. This is due to the increasing environmental deterioration, because the raise of some phenomena such as global warming, green-house effect, desertification and

the damage of ozone. The modern studies have recently proved that the industrial organizations have magnificent contribution in this matter, as a result of remnants pollutions have been left, and consequently the organizations became the most accused aspect against this issue. This situation motivated these organizations to find effective mechanisms to resist the industrial pollutions. The cleaner production technique is on the head of these mechanisms as preventive approach agents the risks of pollution throughout the production life cycle. The present study is an evaluative initiation to the level of application in one of the industrial company in Iraq. The study contains questionnaire given to a sample of technical and administrative leader. After the analysis of their replay, some conclusions were drawn and also some suggestions were presented to the company, with the full details in the research.

Keywords: cleaner production, industrial pollution.

المقدمة

تشهد قضية البيئة وما تتعرض له من تدهور بفعل التطور الصناعي الكبير وما أسفر عنه من خلل في التوازن البيئي اهتماماً متزايداً مع بدايات الربع الأخير من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة على مستوى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والمفكرين، وشهدت هذه الفترة انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية المهمة بمتابعة مشكلة التدهور المستمر للبيئة تقدمها مؤتمر قمة الأرض الأول في البرازيل عام ١٩٩٢ وانتهاء مؤتمر قمة المناخ في كوبنهاغن أواخر عام ٢٠٠٩ من أجل البحث عن مداخل ومعالجات جدية للتصدي لمشكلات البيئة.

إن ما شهدته دول العالم عموماً والنامية خصوصاً من نشاط تنموي في المجالات الاقتصادية كافة ومنها الميدان الصناعي كان له أثره الكبير في تعزيز اقتصادياتها، إلا أن تلك النقلة التنموية أثرت في القاعدة الموردية لتلك البلدان بسبب التصاعد الكبير في استهلاك المواد الخام وما رافقه أو ترتب عليه من مخلفات وملوثات عن عمليات التصنيع أخذت طريقها إلى الهواء أو الماء أو التربة مما أثر سلباً في الحياة البشرية والنظم الحياتية عموماً.

وإذا كانت التأثيرات السلبية للتطور الصناعي على البيئة تتأتى بفعل ما يحدثه من تلوث، فإن خطورتها تكون أكبر عند استخدام تقنيات لا تأخذ بالاعتبار احتواء تلك الملوثات قبل تسربها أو طرحها للبيئة، وهذا ما دفع الصناعيين للبحث عن آليات للتصدي لمشكلة التلوث الصناعي والذي جاء ليس نتيجة احساس بمخاطرها، ولكن على إثر العديد من القيود التي فرضتها التشريعات الحكومية والاتفاقيات الدولية على المنظمات الصناعية بهذا الصدد، ولويتطور هذا التوجه فيما بعد إلى منهجهية وقائية تعتمد على الإنتاج الأنظف عبر إدارته للعمليات والأنشطة الصناعية يتم فيها اعتماد الكفاءة في استخدام الموارد والفاعلية في تقليل النفايات وما يترتب عنها من ملوثات.

وبناءً على ما تقدم جاء البحث الحالي ليمثل مساهمة متواضعة تحاول تسلیط الضوء على تلك التقنية باتجاه توفير قاعدة معرفية يتم في ضوئها اعتماد برنامج عمل لإمكانية قيام المنظمات الصناعية العراقية والتي لم تكن بعيدة عن مشكلة التلوث الصناعي لتبني الإنتاج الأنظف، وبما يؤدي إلى ارتقاءها في مجال الحد من التلوث الصناعي.

وبهدف تغطية مضمون البحث، فقد تأطرت محتوياته لتشمل ما يأتي:

- أولاً: الإطار المنهجي (منهجية البحث)
- ثانياً: الإطار النظري
- ثالثاً: الإطار التطبيقي (الميداني)

أولاً- الإطار المنهجي للبحث مشكلة البحث

فرضت الآثار السلبية للتلوث الصناعي على إدارات المنظمات الصناعية وجوب إجراء تغييرات جذرية في أساليب التعامل مع الموارد الطبيعية وعمليات تحويلها وما يترتب عليها أو يرافقها من مخلفات وملوثات تمثلت بضرورة اعتماد الإنتاج الأنظف. إن تحديد مدى إدراك مثل هذه التغييرات يعد خطوة مهمة لاحتواء الآثار السلبية لظاهرة التلوث الصناعي، وفي منظماتنا الصناعية العراقية اليوم نلحظ هناك فجوة على مستوى متطلبات الإنتاج الأنظف، كما أشرته الدراسة الاستطلاعية للباحثين لبعض المنظمات الصناعية الحكومية في محافظة نينوى (معامل الشركة العامة للسمنت الشمالية، معمل الغزل والنسيج بالموصل، مصنع البان الموصل، الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي بالموصل) وعليه فإن مشكلة البحث الحالي تظهر من خلال إثارة التساؤلات الآتية ومحاولة الإجابة عليها:

- هل الحد من ظاهرة التلوث الصناعي في الشركة المبحوثة يتحقق من خلال الإنتاج الأنظف؟
- هل متطلبات اعتماد الإنتاج الأنظف متاحة للشركة المبحوثة؟
- ما مستوى اعتماد الشركة المبحوثة للإنتاج الأنظف للحد من التلوث الصناعي؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته بوصفه محاولة لتسليط الضوء على الإنتاج الأنظف في مجال ممارسات المنظمات الصناعية لانتشتها وعملياتها من خلال دراسة استطلاعية لآراء بعض القيادات الإدارية والفنية فيها يمكن أن تعطي مؤشرات تقويمية حقيقة عن الأبعاد التطبيقية لهذه التقنية، وبما يتبع لإدارات المنظمات الصناعية العراقية ومنها الشركة المبحوثة اعتماد برامج موضوعية لتطوير وتحسين آليات التعامل مع الموارد الطبيعية باتجاه الحد من الملوثات والمخلفات.

أهداف البحث

تعزيزاً لأهمية البحث، نعرض الأهداف البحثية الآتية:

١. تسليط الضوء على التوجهات العلمية المعاصرة ممثلة بالإنتاج الأنظف في مجال الحد من ظاهرة التلوث الصناعي.
٢. تقييم مستوى توافر متطلبات الإنتاج الأنظف في الشركة المبحوثة وتحديد الأساليب والوسائل التي يمكن أن تدعم إمكانيات تطبيقها.

فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث، فقد تم صياغة فرضيته بموجب هذا التصور ومفادها "تبين الأهمية النسبية التي توليه الشركة المبحوثة لمتطلبات اعتماد الإنتاج الأنظف"

منهج البحث

استند البحث في إطاره النظري على المنهج الوصفي في عرض الأطر النظرية لموضوعه بالاعتماد على ما أتيح للباحثين من مصادر عربية وأجنبية بهذا الشأن، بينما اعتمد في إطاره الإجرائي (الميداني) على المنهج التحليلي لاستمارة استبيان تتضمن مجموعة أسئلة تعبر عن موقف القائمين على إدارة الشركة المبحوثة تجاه متطلبات الإنتاج الأنظف ومديات اعتمادها.

أداة البحث

اعتمد البحث استمارة الاستبانة أداة للحصول على البيانات والمعلومات الازمة والتي تم بناؤها وصياغة فقراتها (أسئلتها) في ضوء الاطار النظري للبحث وبما يتوافق مع تساؤلات وفرضية البحث بهدف استطلاع آراء المبحوثين حول المتطلبات التطبيقية للإنتاج الأنظف بالشركة المبحوثة، وقد ضمت الاستمارة بصورتها النهائية (٣٥) فقرة (سؤالاً)، يتم الإجابة عليها باعتماد مقاييس ليكرت الخمسي والتي ترجمت على الآتي وفق (أوافق بشدة = ٥، أوافق = ٤، محايد = ٣، لا أوافق بشدة = ١).

ولغرض اختبار صدق واعتمادية استمارة الاستبانة فقد تم عرضها على عدد من التدريسيين في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل (هم كل من: أ.د.أكرم الطويل، د.ثائر السمان، د.رعد عدنان)، وفي ضوء ملاحظاتهم ومقرراتهم تم تعديل فقراتها لتصبح بصيغتها النهائية (الملحق أ). أما فيما يتعلق بمستوى اعتماديتها (Instrument Reliability) فقد استخرج معامل الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha)، اذ بلغت قيمة (Alpha) لجميع فقرات الاستبانة (%)٨٦ وهي قيمة مناسبة للبحث والتحليل.

مجتمع البحث وعينته

يمثل مجتمع البحث جميع العاملين بالشركة المبحوثة والبالغ عددهم (١٦١) فرداً، وتم اختيار عينة قصدية منهم من يشغلون منصب (مدير / مشرف / مسؤول) في مختلف الأقسام الإدارية والفنية والخدمية بلغ عددهم (٢٥) فرداً وشكلوا نسبة (١٥.٥ %) من مجتمع البحث، وكان دافع الاختيار لهذه الفئة من العاملين قائماً على أساس أن هذه القيادات تملّى عليهم مواقعهم الوظيفية مسؤولية السعي المستمر لبلوغ مستوى الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها وبما لا يلحق الأذى بالإنسان والبيئة.

الحدود المكانية للبحث

اختيرت الشركة الوطنية لصناعة الاثاث المنزلي بالموصى - العراق (شركة مساهمة مختلطة) التي تأسست عام ١٩٨٦ ميداناً للبحث، لأن طبيعة سلعها من الاثاث الذي يتم تصنيعه عبر خطين إنتاجيين ومجموعة ورش ملحقة بها يعتمد بشكل أساسى على استخدام المواد الأولية الطبيعية (الخشب)، فضلاً عن تنوع المخلفات والملوثات المترتبة أو المصاحبة لعمليات التصنيع المختلفة التي يمكن أن تلحق آثاراً سلبية بالإنسان والبيئة المحيطة.

الحدود الزمانية للبحث

امتدت لتشمل الفترة (٢٠١٠/١/٢ - ٢٠١٨/٥/١٨) لبناء الإطار النظري للبحث وإنجاز الدراسة التطبيقية.

أدوات التحليل الإحصائي

استخدم البحث البرمجية الإحصائية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة باعتماد التحليل العنقودي (Cluster analysis)، وهو تقنية تعتمد على تصنيف متغيرات متنوعة لمشاهدات مختلفة وكثيرة على شكل عناقيد (شجرة ذات غصون متنوعة) ثم مقارنة تلك المشاهدات (المحتوية على تلك المتغيرات بحسب مختلفة) ببعضها اعتماداً على ما تحتويه من متغيرات وترتيب الارتباطات والتأثيرات فيما بينها بشكل عنايد - أشكال متدرجة - (Dendrogram)، ومن خلال تفسير هذه الارتباطات والتغيرات يمكن معرفة نوع ومستوى العلاقات بين تلك المتغيرات وهذا يتناسب وأهداف البحث الحاضر في تحديد مديات التقارب والتغيرات المباشرة وغير المباشرة بين متطلبات اعتماد تقنية الإنتاج الأنف والنسق الذي ستكون عليه باتجاه الحد من ظاهرة التلوث الصناعي، وتحقيقاً لذلك فقد تم استخدام طريقتين من طرائق العنفة وكما يأتي:

١. العنفة المتسلسلة (Hierarchical Clustering Analysis)

وتعتمد على بناء شكل متشرج يتشكل من مجموعة عنايد وكل واحد منها خاص بكل متغير (متطلب في هذا البحث) وبخطوات مترابطة يتم خلالها تجميع العنايد المتقاربة بعنقود واحد في كل خطوة (حاوسياً) وتستمر عملية الاختيار للعنايد حتى يتفصل عندها بعنقود واحد في كل خطوة استناداً إلى مجموعة من المعايير الموجدة بين المتغيرات من حيث (الاختلافات، الانحرافات، التغيرات المتباينة المباشرة وغير المباشرة)، وفي الخطوة الأخيرة تجمع كل المتغيرات في عنقود واحد يمثل أقوى وأعلى تأثير من باقي العنايد، وهو الأساس الذي تستند عليه التحليلات والتفسيرات لاحقاً.

٢. العنفة غير المتسلسلة (Non Hierarchical Clustering Analysis)

ويعد أسلوب متوسط العنايد (K-mean Clustering) أبرز أساليبها تطبيقاً والذي يعتمد على التحديد المسبق لعدد العنايد المقترنة من خلال إجراء عدة تجارب أو محاولات (Iteration) يتم فيها قياس تقسيم البيانات إلى (K) من العنايد الأولية وتحتسس المراكز لهذه العنايد - مركز العنقود، وهو النقطة التي إحداثياتها تمثل متوسط كل المشاهدات في العنقود - ومن ثم ملاحظة البعد أو المسافة بين العنايد لتعيين أقرب عنقودين أولاً - وكلما قلت المسافة بينهما دلت على ضعف العلاقة الرابطة بين المتغيرات (المتطلبات هنا) التي تضمنتها تلك العنايد - وتستمر عملية التعيين حتى تنتهي بأدنى عدد من العنايد عن تلك المشكلة في طريقة العنفة المتسلسلة.

ثانياً- الإطار النظري

١. التلوث الصناعي: المفهوم والتصنيفات
٢. مفهوم التلوث الصناعي

انعكست الاهتمامات البحثية في موضوعات البيئة^{*} والتلوث على وجهات نظر الباحثين والمهتمين بتلك الموضوعات إزاء تحديد مفهوم محدد للتلوث، إلا أن الأدبيات لم تظهر أي اختلاف في وجهات النظر إزاء ذلك، وللتدليل على ذلك نقدم ما أتيح للباحثين من وجهات نظر بهذا الشأن فقد عرفته (وزارة التخطيط العراقية، ١٩٩٠، ٨) بأنه "التغيرات الفيزيائية أو الكيميائية أو الحياتية أو الصفات الجمالية (كلاً أو بعضاً) التي تحدث في الماء والهواء وتؤدي إلى تغيير نوعيتها ومواصفاتها بحيث يصبحان ضارين بالجهة المستفيدة منهما أو ضارين بالبيئة المحيطة بهما"

ويشير (ارناوött، ١٩٩٦، ٣) إلى أن التلوث هو "الحالة القائمة في البيئة الناجمة عن التغيرات المستخدمة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالنظام البيئي"، كما ورد في الموسوعة البيئية الصادرة في لندن (Enc. 1994, 101) إن التلوث هو "انسياب أو إفراغ مادة بصورة عمدية أو غير عمدية تضر أو تهدد البيئة بالضرر بطريقة أو بأخرى"، بينما وصفته (قاسم، ١٩٩٩، ٣٦) بأنها "كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية أو غير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه من دون أن يختل توازنها، وعرفه (التركاوي، ٢٠٠٤، ٤٦)" كل تغيير في أنظمة البيئة أو أحد عناصرها سواء كان ذلك بفعل الإنسان أم بفعل الظواهر الطبيعية، يؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى آثار ضارة، مما ينعكس بصورة سلبية على الإنسان والحيوان والنبات".

وهناك من توسيع في تحديد معلم هذا المفهوم اذ يشير (السعود، ٢٠٠٧، ٥٢) إلى أن التلوث "لا يقتصر على ما يحدثه الإنسان في مكونات البيئة من تغيرات كمية أو نوعية، ولا يقتصر على الطرح المقصود أو العارض للنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان التي تؤدي إلى نتائج ضارة أو مؤذية، وإنما يشمل أيضاً كافة الملوثات الطبيعية التي لا يتدخل الإنسان في طرحها في البيئة مثل جراثيم الكائنات المرضية، الغازات والأتربة التي تقذفها البراكين والعواصف وما شابه ذلك".

ويبدو من وجهات النظر المقدمة أن التلوث بمعناه العام هو ناتج كل فعل سلبي يفسد أو يلحق الأذى ببيئة، وتعد تفاعلات الإنسان مع الموارد الطبيعية في الميادين الاقتصادية المختلفة ومنها الصناعية أحد مصادر التلوث، وعلى هذا الأساس فإن التلوث الصناعي يمكن تعريفه بأنه "التغيرات والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن ممارسات وأنشطة المنظمات الصناعية بفعل مخلفاتها وملواثتها التي تتسبب في الحق آثار صحية سلبية بالإنسان، فضلاً عن الأذى بمحتويات محيطه الحيوي بشكل أو بأخر"، وهذا التعريف قدم إطاراً لمفهوم التلوث الصناعي وبما يخدم توجهات البحث الحالية.

ب. تصنیفات الملوثات الصناعية

يولد النشاط الصناعي ملوثات تختلف في أشكالها وأنواعها وتتأثيراتها على الإنسان ومحتويات بيئته الطبيعية من صناعة الأخرى، عليه يعد التعرف على الحالة المادية لهذه الملوثات ومصادرها أمراً حيوياً لإدارة المنظمة الصناعية باتجاه توظيف الإنتاج الأنظف

* يقصد بمصطلح البيئة طبقاً لمؤتمر البيئة الإنسانية الذي عقد في استوكهولم بالسويد عام ١٩٧٢ بأنه "كل شيء يحيط بالإنسان بما في ذلك الماء، الهواء، الأرض، النبات، الحيوان" (صالح، ٢٠٠٣، ٥).

لاحتواء هذه الملوثات الناجمة عن ممارساتها وأنشطتها، ونعرض في أدناه بإيجاز تصنيفات لملوثات البيئة وفقاً لحالات المادة الثلاث وعلى ضوء ما ورد في الأدب (الصانع وطاقة، ٢٠٠٢، ٦٨ و٩٠ ٢٠٠٧) (Solid Waste Mang, 2007, 4-5) (الآخر، ٢٠٠٧، ١٤) (سيد، ٢٠٠٨، ١٤-١٦).

١. الملوثات الغازية

وتشمل الأبخرة والغبار والأدخنة والغازات الناتجة عن أو المصاحبة للعمليات الصناعية المختلفة التي تأخذ طريقها إلى البيئة عن طريق المداخن أو التهوية أو حملها من قبل الهواء بشكل أو بآخر، والتي يتوقف مستوى تأثيراتها على الإنسان والمحيط الحيوي على مستويات تراكيزها وزمن تعرضه لها وطبيعة الحالة الصحية للإنسان المعرض لها وطريقة دخولها لجسم الإنسان، حيث يكون تأثيرها كبيراً على الجهاز التنفسى المستقبل الرئيس لها ومنه إلى سائر أنحاء الجسم.

٢. الملوثات الصلبة وشبها الصلبة

وهي المخلفات (النفايات) ذات القوام الصلب أو شبه الصلب التي تتولد عن عمليات استخلاص المواد الأولية من خاماتها، وبقايا عمليات تصنيع السلع والتعبئة والتغليف وأنواع عيوب التصنيع، والنفايات الناتجة عن عمليات إنتاج الطاقة وحرق الوقود (السيد، ٢٠٠٤، ٢٣) وهي ملوثات يتجسد أثرها السلبي في الإنسان بابتلاعها أو تفاعಲها مع جلد جسمه ولاسيما عندما يكون متعرقاً أو استنشاقها عن طريق جهاز التنفس وتفاعلها أيضاً مع محتويات المحيط البيئي (التربة، النباتات).

٣. الملوثات السائلة

وتمثل أنواع المخلفات السائلة ومن أمثلها مخلفات زيوت الآلات، ومياه الغسل والتبريد والتعقيم والمحاليل والمنظفات التي تتولد بفعل الأنشطة المختلفة المنظمة الصناعية ولها آثار صحية سلبية على الإنسان إذا ما أخذت طريقها إليه من خلال مياه الشرب أو الاستحمام والاستخدامات المنزلية المختلفة، فضلاً عن آثارها السلبية على محتويات المصادر المائية كالأنهار والبحيرات وما تحتويه من كائنات حية، فضلاً عن أن التربة أساس الزراعة التي هي المصدر الرئيس لحياة الكائنات الحية (الإنسان والحيوان).

مما تقدم، يبدو واضحاً أن أشكال الملوثات الصناعية ومصادرها ومديات آثارها السلبية في الإنسان ومحیطه البيئي متباينة، وهذا مما يحتم على المنظمة الصناعية اعتماد آليات تتناسب مع تلك الملوثات عن طريق الحد منها أو إحتوايتها أو معالجتها في مصدر تكوينها ما أمكن.

٢. الإنتاج الأنظف- تأثير مفاهيمي

أ. مفهوم الإنتاج الأنظف

الإنتاج الأنظف بمعناه الواسع يصفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environmental Program) بأنه "التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة للوقاية

البيئية تطبق على العمليات والمنتجات بغرض زيادة الكفاءة وتقليل المخاطر المؤثرة في صحة الإنسان والبيئة" (UNEП, 1994, 1-10).).

وعلى هذا الأساس فإن الإنتاج الأنظف فيما يتعلق بالعمليات التصنيعية يشمل:

- الحفاظ على المواد الخام، والماء والطاقة.
- استبعاد المواد الخام السامة.
- تقليل كمية وسمية جميع الانبعاثات.
- تقليل المخلفات في مصدرها.

أما بالنسبة للسلع فإنه يتعلق بتقليل جميع التأثيرات البيئية السلبية وعلى طول دورة حياة السلعة، من مرحلة استخراج واستخلاص المادة الخام مروراً إلى نهاية استعمالها وحتى نبذها (طرحها كنفايات)، إن التمهيد للإنتاج الأنظف في بيئه التصنيع على وفق ما تقدم يتطلب تفكير مبدع واعتماد مبدأ ماذا لو (Know-How) تحسين تقني، تعديل المواقف إزاء البيئة من الإدارة العليا وحتى ورشة العمل (www.nu.ac.za/)

وفي ضوء ما سبق يمكن وصف الإنتاج الأنظف بأنه "منهج عمل شامل لإدارة المنظمة الصناعية في سعيها لتقليل توليد المخلفات والانبعاثات المصاحبة أو المترتبة عن أنشطة إنتاج سلعها بدءاً من الحصول على المادة الخام وخلال عمليات تصنيعها باعتماد تقنيات تركز على الكفاءة في استخدام المادة الأولية والطاقة" وهو تعريف يتسم بمضامينه مع المبادئ التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وصفه للإنتاج الأنظف وبما يفيد توجهات البحث الحالي.

ب. مبادئ الإنتاج الأنظف

يستند الإنتاج الأنظف عند اعتماده وتطبيقه إلى أدلة عمل تمثل مبادئ تسترشد بها إدارات المنظمات الصناعية في سعيها لاعتماد هذه التقنية، وقد أشرت التطبيقات العملية التي حملتها البحوث والدراسات المعنية بهذا الشأن (Higgins, 1995, 8-9) (اليوسفي، ٢٠٠٤، ٨، ٢٠٠٧) (حمزة، ٢٠٠٧، ١٠-٨) (www.es.apa.gov) بأنها تمثل بالآتي:

- منع التلوث بدلاً من معالجته بعد تولده.
- ترشيد تصاميم السلع والعمليات الإنتاجية.
- تقليل عدد المواد (العناصر) المستخدمة في عملية معينة (تشكيل السلعة).
- التأكيد على استخدام مواد خام وطاقة غير خطيرة في محتواها.
- تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة في استخدام المواد الخام والطاقة والماء والأرض والزمن.
- تأمين التكامل الموقعي لعمليات الإنتاج مع المواد الخام والطاقة.
- استخدام المواد القابلة لإعادة الاستخدام / إعادة التدوير.
- استخدام مواد معد تدويرها إن أمكن.
- اختيار التصاميم ذات الطبيعة التي تمكن من تفكيك السلعة والاستفادة منها وتجنب تلك صعوبة المعالجة، كما ويدخل في هذا النطاق مراعاة إعادة الهيكلة والتدوير للسلعة بعد استهلاكها.
- التأكيد على استخدام مصدر الطاقة المتجددة أو برامج توفير الطاقة لتقليل الاستهلاك منها كاستخدام مياه تبريد الآلات لأغراض التدفئة.

- استبدال المذيبات الكيميائية الخطرة ببدائل أخرى غير خطرة مثل المذيبات المائية كتلك القابلة للتحلل الحيوي غير سامة أو الأقل سمية.
- التأكيد على نظام تعبئة وتغليف للسلع بما يضمن إمكانية إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها بعد استخدام أو استهلاك السلعة.

ت. المنافع التطبيقية للإنتاج الأنظف

يتناول هذا المحور عرضاً لفوائد التي يتحققها تطبيق الإنتاج الأنظف للمنظمة الصناعية في ضوء ما أورنته الجهود البحثية بهذا الشأن (Canzhu Gao, 2001, 3-5) (Nicholas varchaver, 2007, 52) (عبيد، ٢٠٠٦، ١٩).

١. تقليل تكاليف العملية الإنتاجية، من خلال تقليل استخدام الطاقة والمواد الأولية بما يؤدي إلى إدخار بعض الأموال، وبالتالي تدني تكاليف الإنتاج من خلال ما يأتي:
 - تقليل كميات استهلاك الطاقة الازمة لمعالجة المخلفات.
 - تقليل كميات الكيميائيات المطلوبة لمعالجة المخلفات.
 - تقليل الأيدي العاملة الازمة لمعالجة المخلفات.
 - تقليل المنطقة المخصصة لدفن (طمر) النفايات.
٢. تحسين مستويات الإنتاجية، فتطبيق الإنتاج الأنظف يتصل بعمليات الإنتاج إلى المستوى المثالي نتيجة وفورات الوقت وبالتالي زيادة زيادة الإنتاج.
٣. تحسين الشكل العام للمنظمة، حيث أصبح موضوع الحفاظ على سلامة البيئة مرتبطة بأهداف المنظمات المعاصرة.
٤. فرص تسويقية جديدة لمنتجات المنظمة، فقد أصبح الطلب متزايداً على السلع الخضراء (التي لا تلحق الأذى بالبيئة عند تصنيعها واستهلاكها أو استعمالها وحتى نبذها كمخلفات) على أثر نمو الوعي لدى الزبائن إزاء موضوعات التلوث، مما زاد الضغط على المنظمات لتبني الإنتاج الأنظف والذي شكل ميزة تنافسية لها.
٥. تحسين بيئه العمل: من خلال توفير بيئه عمل آمنة خالية من المخاطر والملوثات التي لها أثار سلبية على صحة الإنسان.
مما تقدم، يبدو واضحاً أن الإنتاج الأنظف ذو فوائد شاملة الأهداف تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وبما يعزز موقف المنظمة التنافسي وتحقق أعلى مستويات الأمان للإنسان بتفاعلاته مع محتويات بيئته.

ث. متطلبات اعتماد الإنتاج الأنظف

يقترن توظيف المنظمة الصناعية مبادئ الإنتاج الأنظف المذكورة آفأً بتتأمين مجموعة متطلبات لابد من اعتمادها تمهدأً لتحويلها إلى منظمة نظيفة في ممارساتها وأنشطتها المختلفة، ونعرض فيما يأتي تلك المرتكزات التي أجمعـت عليها الأدبـيات بهذا الشأن (Berkel, 1999, 2-3) (اليوسفـي، ٢٠٠٤، ٢٩) (جهاز شؤون البيـئة- UNEP, 1994) (Hamza, ٢٠٠٧، ٢٣٦، ٢٠٠٥) (سعد، ٢٠٠٤، ٥٣-٥٤) والتي تشمل:

١. إحلال مواد صديقة للبيئة
فاستخدام مواد أولية كمدخلات للعملية الصناعية ذات خصائص وتركيبـات خـطرة بطبيعتـها أو ما يترتبـ عليها أثـاء تفاعـلـها أو تحـويلـها بـتلك العمـليـات تعدـ أحد المصـادر لـتـولـيد المـخلفـات والمـلوـثـاتـ التي تـلـحـقـ الأـذـىـ بـالـإـنـسـانـ وـمـحـتـويـاتـ الـبـيـئةـ الطـبـيعـيـةـ،ـ وبـالتـالـيـ يـسـهمـ

ترشيد استخدامها على نحو كبير في تقليل تولد هذه النفايات، أو من خلال توفير بدائل لها تكون أقل خطورة على البيئة مثل التحول من استخدام زيت الوقود (أكثر أنواع الوقود تلوثاً للبيئة) إلى الغاز الطبيعي (السائل) الذي يعمل على تقليل مقدار الملوثات الضارة وزيادة في كمية الطاقة المتولدة، فضلاً عن تقليل الزمن اللازم للحصول على درجة الحرارة اللازمة لعملية صناعية معينة، كما يدخل في هذا التحول التوجه نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة كاستخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

٢. بناء القدرات والتدريب:

وتتعدد بمدى توفر القدرات البشرية الفنية بالمنظمة الصناعية وكافة المستويات من إدارة وقوى عاملة واعية للدور الفاعل للإنتاج الأنظف وأدوات اعتماده في ممارسات المنظمة لأنشطتها المختلفة، وبات عدم توفر هذه القدرات يمثل عائقاً نحو المرضي قدماً بهذا الاتجاه، مما يحتم على إدارة المنظمة التي تسعى لاعتماد هذه التقنية إجراء دراسة عن الاحتياجات التدريبية للمستويات الإدارية المختلفة قبل إعداد برامجها لتطبيق الإنتاج الأنظف كذلك المتعلقة بترشيد استخدام المواد الأولية والماء والطاقة والحد من توليد المخلفات وإجراءات الترتيب والنظافة لموقع العمل وخطط مواجهة الطوارئ.

٣. التطور في عمليات التصنيع

تتأثر كمية النفايات والملوثات المترتبة أو المصاحبة لعملية الإنتاج الصناعي بطبيعة النظام الإنتاجي، فالتحول من الأنظمة الإنتاجية المتقطعة إلى الأنظمة المستمرة واعتماد السيطرة الذاتية سيؤدي إلى توفير بمستويات الطاقة والمواد الأولية والماء المستهلكة لوحدة السلعة وكميته وكذلك كمية التالف من الإنتاج الذي يطرح كنوع من المخلفات.

٤. دورة حياة سلعة كفوفة

يشكل تحليل وتقييم دورة حياة السلعة تقنية فعالة لتبني جميع التأثيرات السلبية المحتملة للسلعة بدءاً من عملية التجهيز للمادة الأولية والتزويد بها مروراً بعمليات التصميم، التصنيع، النقل، التخزين، الاستعمال أو الاستخدام، التخلص وحتى ما بعد التخلص (Higgins, 1995, 70)، من هنا فإن الهدف هو التأكيد من الآثار السلبية المحتملة على صحة الإنسان والبيئة الطبيعية بكافة مراحل الدورة الحياتية للمنتج قد أخذت بنظر الاعتبار والتي في ضوئها يتم اعتماد أو تبني أدوات إدارية وتقليل المخاطر (اليوسفي، ٢٠٠٤، ١٥).

٥. إدارة المخلفات

لما كانت مخلفات العمليات الصناعية - وهو أمر حتمي لأي عملية صناعية - تشكل المصدر الرئيس لأشكال التلوث الصناعي بفعل ما تحتويه أو يترتب عليها من آثار سلبية على الإنسان والبيئة عموماً، فإن ذلك يتطلب من إدارة المنظمة الصناعية اعتماد إدارة كفوفة وفاعلة تسعى لايجاد وسائل وأساليب لتحويل هذه المخلفات إلى مواد ذات قيمة اقتصادية وبالوقت ذاته التقليل من احتمالات مخاطرها. وقد شهد هذا التوجه تحولاً كبيراً في إدارة المخلفات والتخلص منها حيث الأساليب التقليدية في جمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص النهائي منها بطرمرها في موقع طمر خاصة. في حين طور مفهوم التخلص منها اليوم ليصبح أحد المجالات العلمية ذات الخصوصية التي تطورت بسرعة وانطوى على أساليب إدارية اعتمدت على تقنيات فنية تضمن القيام بجمع المخلفات ونقلها ومعالجتها بطرق حديثة اقتصادية، وتتضمن بالوقت نفسه حماية البيئة من مخاطر التلوث عبر سلسلة إجراءات تتمثل بالأتي (أبو السعود، ٢٠٠٤، ١٧-١٨):

- استخدام مواد صديقة للبيئة في عمليات الإنتاج - أقل إلحاقاً بالأذى بالإنسان والبيئة على طول دورة حياة السلعة .

- اعتماد خاصتي إعادة الاستخدام (Reuse) وإعادة التدوير (Recycle) داخل المصنع أو خارجه للمخلفات والاستفادة منها في عمليات أو سلع أخرى.

- المعالجة الموقعة أو المركزية والتخلص النهائي من المخلفات.

٦. اعتماد تقنيي إعادة الاستخدام وإعادة التدوير (Recycle & Reuse)

إعادة الاستخدام تتعلق بالاستخدام المتكرر للسلعة أو عناصرها التي باتت مخلفات بعد استخدامها أو استهلاكها لأغراض أخرى غير الغرض الرئيس لها، أما إعادة التدوير فيمثل تحويل السلعة أو عناصرها والتي أصبحت نفايات نتيجة استعمالها وذلك بإجراء معالجات كيميائية أو ميكانيكية أو حرارية عليها لتحويلها إلى مواد ذات فائدة أو قيمة.

وتحقق إعادة الاستخدام وإعادة التدوير فوائد بيئية واقتصادية عديدة منها:

- تقليل التلوث الذي يلحق بالبيئة نتيجة التخلص من النفايات عن طريق المعالجة أو إعادة الاستخدام.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والطاقة.

- توفير فرص صناعية جديدة.

٧. إدارة الجودة والبيئة

على الرغم من التشجيع الحاصل حالياً للحصول على شهادة إدارة ضمان الجودة البيئية ISO 14001 (لمراعاة الجوانب البيئية للإنتاج، إلا أنها ليست بديلاً عن الإنتاج الأنظف، لأن هذه الشهادة لا تتطلب بالضرورة إنتاجاً أنظف إلا أنها تشجع على تبنيه، وما أن التحسين المستمر يمثل مطلباً مهماً من متطلبات هذه الشهادة، فإنه يمثل قوة تدفع المنظمة إلى تبني وتطبيق الإنتاج الأنظف، وبالتالي فإن من الحكمة استغلال فرصة الحصول على تلك الشهادة لتتمثل إحدى عناصر الإنتاج الأنظف ومنهجية لرعاية البيئة أو بديل اقتصادي لتحسينها).

ج. معوقات التحول لتطبيق الإنتاج الأنظف

على الرغم من المنافع التي يحققها اعتماد الإنتاج الأنظف، إلا أن التطبيقات العلمية له أشرت العديد من المعوقات التي تحد من إمكانية اعتماد المنظمة الصناعية له والتي نوجزها بالآتي (Maged & El-mahgary, 2004, 327-336، ٢٠٠٥، ٢٢٣ - ٢٢٤):

(مركز البحوث للتنمية الدولية، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩):

١. معوقات مالية نتيجة ما تحتاجه عمليات التحول لاعتماد الإنتاج الأنظف من استثمارات مالية تفوق قدرات العديد من المنظمات والدول.

٢. غياب إستراتيجية واضحة للدولة لحماية البيئة من التلوث وبالتالي يجعل من الصعوبة الحصول على الإنتاج الأنظف.

٣. نقص الخبرة العلمية فيما يتعلق بأساليب ووسائل الحد من الملوثات والذي عزره تدني مستويات الوعي البيئي والمعلومات الكافية عن الملوثات ومصادرها وأثارها السلبية.

٤. وجود اتجاه لدى البعض يتمثل في مقاومة التغيير والرغبة في الحفاظ على الأنماط القيمة من وسائل وتقنيات الإنتاج.

٥. عدم توفر البنى الارتکازية الكافية للتحول السريع نحو أنماط التقنية الملائمة للبيئة ومن ثم اعتمادها وتطبيقاتها.

٦. التداخلات المتعددة الاطراف في ميدان العمل البيئي بسبب عدم وضوح الرؤية لضرورات وأولويات الحماية من مخاطر التلوث واستراتيجياتها.

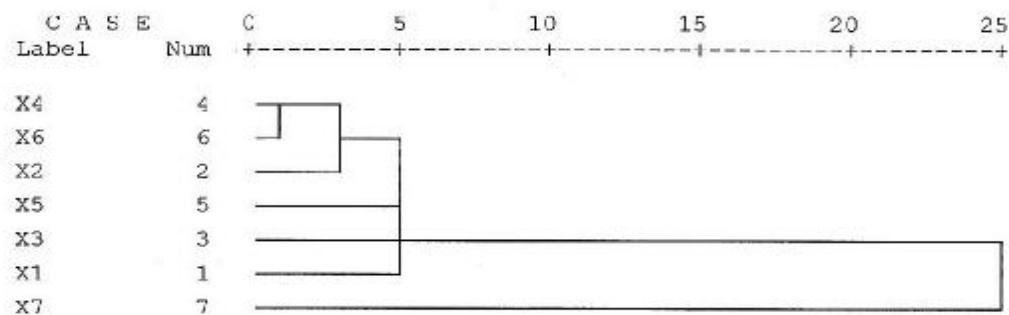
ثالثاً- الإطار التطبيقي

١. تحليل نتائج عنقoda المتطلبات^{*} باعتماد العنقoda المتسلسلة ومناقشتها

يتضح من الشكل ١ أن العنقود الأول الذي يمثل القاعدة والأساس وذا الأهمية الأكبر في تشكيل باقي العناقيد شمل كل من متطلب (تحقيق دورة حياة سلعة كفوءة) و(اعتماد تقنيي إعادة الاستخدام والتدوير) على التوالي، وللذان يركزان على الكفاءة في استخدام الموارد التي تتتصدر اهتمام الانتاج الأنظف، مما يدل على ان غياب هذا الاهتمام لا يمكن لباقي المتطلبات المبحوثة التفاعل مع بعضها باتجاه الحد من ظاهرة التلوث الصناعي، وبعد هذا العنقود حل العنقود الثاني والذي تشكل من العنقود الأول ومتطلب (بناء القدرات والتدريب) مما يشير إلى مستوى اسهام التأهيل والوعي لقوى العاملة في دعم توجيه الكفاءة في استخدام الموارد وحل بعد ذلك العنقود الثالث والذي تشكل من متطلب القدرات والتدريب - العنقود الثاني - وكل من متطلب (إدارة المخلفات) و(تطوير عمليات التصنيع) و (إحلال مواد صديقة للبيئة) على التوالي، والذي يمكن أن يندرج تحت عنوان تقنية احتواء أو تقليل المخلفات والملوثات، وهذه الصورة تدل على أن هذه التقنية تمثل الدرجة الثالثة بعد تأمين الكفاءة في استخدام الموارد والمقرنة بمستوى التأهيل والوعي لقوى العاملة. أما العنقود الأخير - الرابع - الذي ضم متطلب إدارة الجودة والبيئة، فكان الأبرز حيث تعكس نتائج العنقoda أن بنائه جاء على نتائج العنقoda السابقة بالتتابع باعتبار هذا المتطلب يمثل منظومة قياسية متكاملة تسعى لتأمين إطار عمل وقائي شامل للحد من ظاهرة التلوث والحفظ على البيئة من مخاطره.

Dendrogram using Centroid Method

Rescaled Distance Cluster Combine



* يقصد بها حينما وردت فصاعداً متطلبات اعتماد الإنتاج الأنظف اختصاراً.

الشكل ١**الشكل المتشجر لعندة متطلبات اعتماد الإنتاج الأنف**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرمجية الإحصائية (SPSS).

مما تقدم، يلحظ أن العنقة أعلاه للمتطلبات التي اعتمدت القيمة الرقمية لكل متطلب لم تعط صورة واضحة حول طبيعة العلاقة والتأثير بين تلك المتطلبات، ولهذا السبب ارتأى الباحثان اعتماد طريقة العنقة غير المتسلسلة وعبر أسلوبها سبق الإشارة إليه للوقوف على مستوى درجة التشابك والترابط والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين تلك المتطلبات وبما يفضي إلى تحديد النسق الذي يجب أن تكون عليه للتصدي لظاهرة التلوث الصناعي.

٢. تحليل نتائج عندة المتطلبات باعتماد العنقة غير المتسلسلة ومناقشتها

يقدم هذا المحور عرضاً وتفسيراً لنتائج عندة المتطلبات التي تضمنها الجدول ١ باعتماد أسلوب (K-Mean Clustering) ومن خلال محورين:

الجدول ١
مراكز العنقة النهائية

المتطلبات	رقم العنقد*			
	١	٢	٣	٤
احلال مواد صديقة للبيئة	١.٧١	٤.٦٤	٢.٩٧	٣.١٤
بناء القدرات والتدريب	٤.٣٣	٤.٧٥	٣.٦٩	٣.٤٣
التطوير في عمليات التصنيع	٣.٧٥	٤.٥٠	٣.٧٤	٣.٩٠
تحقيق دورة حياة سلعة كفؤة	٤.٠٠	٤.٦٠	٣.٧٥	٣.٣٦
ادارة المخلفات	٤.٠٠	٤.١٣	٣.٢١	٢.٥٥
اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير	٣.٧٥	٤.٧٥	٣.٧٩	٢.٨٥
ادارة الجودة والبيئة	٣.٦٠	٢.٤٠	٢.٢٧	٢.٥٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باعتماد مخرجات البرمجية الإحصائية (SPSS)

* كما جاء في الشكل ١.

أ. عرض وتفسير نتائج العنقة على أساس مستوى مشاركة كل متطلب في العناقيد المشكلة (المتطلبات الأكثر تقاربًا)

تشير نتائج الجدول ١ إلى أن العنقد الاول قد تشكل بدءاً بضم متطلبات (بناء القدرات والتدريب) و (تحقيق دورة حياة سلعة كفؤة) و (ادارة المخلفات) على التوالي، ومن ثم بأهمية متساوية ضم كل من متطلبي (التطوير في عمليات التصنيع) و (اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير) وانتهاء باحتواء متطلب (ادارة الجودة والبيئة) وبهذا التشكيلة يكون هذا العنقد قد مثل الأساس أو الأرضية المسيطرة ضمن سلسلة المتطلبات التي يعتمدها الإنتاج الأنف باتجاه الحد من التلوث الصناعي.

أما العنقد الثاني فقد تشكل من متطلبي (احلال مواد صديقة للبيئة) و (اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير) على التوالي، فضلاً عن ارتباطهما مع تلك المتطلبات التي ضمها العنقد الأول، مما يدل على مستوى الترابط الكبير بين المتطلبات التي ضمها العنقودين (الأول والثاني)، إذ يلاحظ على سبيل المثال أن متطلب (بناء القدرات والتدريب) ظهر على

نحو فعال في كلا العقددين وكذلك الحال لباقي المتطلبات. في حين ضم العقدود الثالث من المتطلبات (بناء القدرات والتدريب) و (التطوير في عمليات التصنيع) و (تحقيق دورة حياة سلعة كفؤة) و (إدارة المخلفات) و (اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير) على التوالي، وهي نفسها التي احتواها العقددين الأول والثاني، وهذا يبرز درجة العلاقة الكبيرة بين المتطلبات التي شكلت كلا العقددين التي أفضت إلى تشكيل العقدود الثالث، مما يشير إلى طبيعة التأثيرات المتداخلة فيما بين تلك العقائد من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الصورة تختلف تلك التي عليها في طريقة العقدة المتسلسلة والتي ضم كل عقدود فيها متطلبات تكاد تكون مستقلة عن ما هي في العقدود الآخر. وأخيراً فقد احتوى العقدود الأخير - الرابع - كل من متطلب (بناء القدرات والتدريب) و (التطوير في عمليات التصنيع) و (تحقيق دورة حياة سلعة كفؤة) على التوالي، مما يعكس درجة التقارب والتداخل الكبيرة بين هذه المتطلبات وأبعاد الدور الذي تؤديه إزاء الحد من ظاهرة التلوث الصناعي.

ب. عرض وتفسير نتائج العقدة على أساس مستوى مشاركة كل متطلب في العقائد المشكلة

توضح النتائج الواردة في الجدول ١ أن متطلب إحلال مواد صديقة للبيئة أسمه في تشكيل كل من العقددين الثاني والرابع، بمعنى أن إحلال هذا الصنف من المواد لا ينفي أن يتتصدر بقية المتطلبات، بل يسبقها متطلبات أخرى، وبالتالي يكون إحلال مواد صديقة للبيئة في مرحلة لاحقة بعد مرحلتي بناء القدرات والتدريب والتطوير في عمليات التصنيع، ومن ناحية أخرى فإن متطلب (بناء القدرات والتدريب) كان له إسهام في كل من العقائد الأول والثاني والثالث، فضلاً عن المشاركة على نحو محسوس في تشكيل العقدود الرابع، وهذه الصورة تبرز الدور المحوري والمؤثر لمستوى التأهيل والوعي للقوى العاملة بالشركة في تفعيل دور واشتراك كل متطلب من المتطلبات في الحد من التلوث الصناعي. أما متطلب (التطوير في عمليات التصنيع) فكان له دور واضح عبر إسهامه في جميع العقائد مما يدل على أن منهجة الإنتاج الأنظف لا يمكن أن يبلغ مداه الفاعل من دون هذا المتطلب كما كان لمتطلب (تحقيق دورة حياة سلعة كفؤة) أيضاً إسهام في تشكيل العقدود جميعاً، مما يعني الدور المؤثر لهذين المتطلبين وتقديهما على بقية المتطلبات.

بينما يلاحظ أن متطلب (إدارة المخلفات) كان له الإسهام في كل من العقائد الأول والثاني والثالث، مما يعكس مستوى الترابط بين هذا المتطلب و تلك المتطلبات التي شكلت منها كلاً من العقددين السابقتين، كما أن متطلب (اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير) أسمه كذلك في تشكيل العقدود الأول والثاني والثالث مما يدل على أنه كان بالأهمية ذاتها التي ظهر عليها سابقه متطلب (إدارة المخلفات). وأخيراً فقد انفرد متطلب (إدارة الجودة والبيئة) ليكون له الإسهام فقط بالعقدود الأول، أي أن هذا المتطلب له دور محوري مميز ضمن سلسلة المتطلبات وابتداءً من العقدود الأول باتجاه الحد من ظاهرة التلوث الصناعي.

مما تقدم، يلحظ أن نتائج التحليلات لكلا الطريقتين تشير إلى أن المتطلبات كانت متداخلة ومتراقبة على نحو دقيق إلى حد لا يمكن عزل أو فصل دور او إسهام أحدهما في الآخر كما أن التفسيرات التي حملتها جاءت في ضوء الطريقة التي اعتمدتتها عملية تشكيل العقدود، إلا أنها جميعاً أسفرت عن نتائج متطابقة، وكان لمتطلب (إدارة الجودة والبيئة) الإسهام الواضح والأكبر في تشكيل صورة تلك النتائج، فقد جاء بالقوله بالطريقة الأولى وفي الأهمية ومستوى المساهمة في الطريقة الثانية، بعبارة أخرى فإن الأساس لاعتماد الإنتاج

الأనف عبر سلسلة المتطلبات المبحوثة كان محورها متطلب إدارة الجودة والبيئة لمبررات أشرتها التحليلات أعلاه.

ولغرض التعرف على درجة التقارب أو التباعد بين المتطلبات التي كل منها تشكل مع البعض الآخر عنقود معين، فإن النتائج الواردة في الجدول ٢ تبين أن هناك تقاربًا كبيراً بين العناقيد المشكلة (بين مراكزها) وهي على التوالي بين العنقودين (الثالث والرابع) يليه (الأول والثالث) ثم (الأول والرابع) وبعده (الثاني والثالث) وأخيراً (الأول والثاني).

الجدول ٢ المسافة بين مراكز العنقدة النهائية طبقاً لأسلوب (K-mean Clustering)

العنقود	١	٢	٣	٤
١	-	٢.٦٩٧	١.٧٤٤	٢.٣٢٨
٢	٢.٦٩٧	-	٢.٦٤٦	٣.٤٦٤
٣	١.٧٤٤	٢.٦٤٦	-	١.٣٠٤
٤	٢.٣٢٨	٣.٤٦٤	١.٣٠٤	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرمجية الإحصائية (SPSS)

وهذا يدل على حقيقة الترابط الواضح بين المتطلبات الذي عكسته نتائج العنقدة جميعها، إذ يلاحظ من النتائج في الجدول ٢ أن أكبر مسافة كانت ما بين مركزي العنقودين الثاني والرابع، وبلغت (٣.٤٦٤) بمعنى أن المتطلبات التي شكلت هذين العنقودين كانت ذات تأثيرات تتسم بنوع من الاستقلالية مقارنة مع تلك في العناقيد الأخرى، في حين كانت أقل مسافة بين مركزي العنقودين الثالث والرابع التي بلغت (١.٣٠٤). وهذه النتيجة تعكس مستوى العلاقة الوثيقة بين كل من متطلب (إحلال مواد صديقة للبيئة) و(بناء القدرات والتدريب) و (تحقيق دوره حياة سلعة كفوءة) و (التطوير في عمليات التصنيع) على التوالي في سلسلة المتطلبات تجاه الحد من التلوث الصناعي.

وأخيراً فإن نتائج التحليل المذكورة آنفًا قد عكست مدى فعالية استخدام التحليل العنقدودي في هذا البحث الذي عبر عنه جدول تحليل التباين (٣) فقد أشرت نتائجه مستوى المعنوية التي قبلت على أساسه العنقدة من خلال معنوية الاختيار والاختبار لعدد ومكونات العناقيد التي كانت عالية جداً وبلغت ($P < 0.001$).

الجدول ٣ تحليل التباين (ANOVA) لنتائج العنقدة

المتطلبات	العنقود		الخطأ		F الجدولية	الاحتمالية لمستوى المعنوية P
	مربع التباين	درجة الحرية	مربع التباين	درجة الحرية		
احلال مواد صديقة للبيئة	١.٧٢٠	٣	٠.١١٨	٢١	١٤.٦٣	٠.٠٠٠
بناء القدرات والتدريب	٠.٩٧٠	٣	٠.١٩٢	٢١	٥.٠٤	٠.٠٠٩

المتطلبات	العنقود		الخطأ		F الجدولية	الاحتمالية لمستوى معنوية P
	مربع التباين	درجة الحرية	مربع التباين	درجة الحرية		
تطوير في عمليات التصنيع	٠.٣٦٠	٣	٠.٤٤١	٢١	٠.٨١	٠.٤٩٩
تطوير دورة حياة سلعة كفوءة	٠.٧٥٦	٣	٠.١١٨	٢١	٦.٤١	٠.٠٠٣
ادارة المخلفات	١.٤٨٥	٣	٠.١٤٢	٢١	١٠.٤٤	٠.٠٠
اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير	١.٩٨٧	٣	٠.١٣٠	٢١	١٥.٢٨	٠.٠٠
ادارة الجودة والبيئة	٠.٦٦٨	٣	٠.١٣٢	٢١	٥.٠٦	٠.٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرمجية الإحصائية (SPSS)

إذ يتضح من الجدول ٣ أن متطلب (تطوير في عمليات التصنيع) كان ذات تأثير غير معنوي في المشاركة في عدد العناقيد في حين المتطلبين (بناء القدرات والتدريب) و(ادارة الجودة والبيئة) كانوا بمستوى المعنوية نفسها، تلاهما متطلب (تحقيق دورة حياة سلعة كفوءة) وكذلك أخيراً المتطلبات (إحلال مواد صديقة للبيئة) و (ادارة المخلفات) و (اعتماد تقنيتي إعادة الاستخدام والتدوير) على التوالي، وفي ذلك إشارة إلى صحة ما جاءت به الفرضية التي اعتمدتها البحث التي تنص على (تبان الأهمية النسبية التي تواليها الشركة المبحوثة لمتطلبات اعتماد الإنتاج الأنظف).

الاستنتاجات

- بناءً على ما عرضه الإطار النظري للبحث وما أفضت إليه نتائج التحليل لإطاره الميداني، فقد توصل البحث إلى مجموعة استنتاجات يمكن حصرها بالآتي:
١. تتمامي مستوى الاهتمام المعاصر إزاء سبل الحد من التلوث الصناعي بأنواعه المختلفة، وتجسد ذلك الاهتمام ببروز الإنتاج الأنظف بوصفه منهج عمل لإدارة المنظمات الصناعية للتصدي لهذه الظاهرة باعتماد مبدأ الكفاءة في استخدام المواد الأولية الطاقة والحد من الملوثات أو احتواها في مصادر تولدها.
 ٢. يتطلب تحول المنظمات الصناعية لتبني الإنتاج الأنظف في ممارساتها وعملياتها تأمين مجموعة متطلبات متفاعلة فيما بينها تمثل منهج عمل لتلك المنظمات لتشمل تلك التي اعتمدتها البحث الحالي.
 ٣. كشفت نتائج التحليل الميداني للبحث باعتماد التحليل العنقدودي ما يأتي:
أ. إن متطلبات اعتماد الإنتاج الأنظف التي حددتها البحث لا يمكن اعتبارها مستقلة عن بعضها البعض بل كانت مكملة إحداها للأخرى إلى الحد الذي لا يمكن تجاهله ذلك، وهو ما عبرت عنه نتائج أساليب العنقود، على الرغم من تفاوت مستويات المشاركة لتلك المتطلبات في تشكيل شبكة العناقيد، كما إن جميعها أبرزت دور متطلب إدارة الجودة والبيئة في تشكيل منهج الإنتاج الأنظف وأساس اعتماده.

بـ. كان أسلوب التحليل العنقودي الذي اعتمدـه البحث فاعلاً في تأثير درجة ومستوى الشبـاك والتـرابط المباشر وغير المباشر بين تلك المتطلبات جـميعاً (منظـومة مـتكاملة) مـقارنة بـقية أـساليـب التـحلـيل الإـحـصـائـي الأـخـرى التـي تـسـتـبعـد أو تـبـعدـ المتـغـيرـات (المـتـطلـبات) التـي تـبـدوـ تـأـثـيرـاتـها ضـئـيلـةـ إـزـاءـ ظـاهـرـةـ معـيـنةـ منـ خـلـالـ قـيمـةـ رقمـيـةـ (معـيـنةـ) إـلـىـ حـدـ يـمـكـنـ الاستـغـنـاءـ أوـ عـدـ الإـشـارـةـ إـلـيـهاـ.

المـقـرـحـات

في ضـوءـ ماـ تمـ تـقـديـمهـ منـ استـتـاجـاتـ يـقـدمـ الـبـحـثـ مـجمـوعـةـ مـقـرـحـاتـ يـمـكـنـ أنـ تـسـهمـ فيـ دـعـمـ تـوـجـهـاتـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ المـبـحـوثـةـ بـاتـجـاهـ الـحـدـ منـ النـاـلـوتـ الصـنـاعـيـ وـكـمـاـ يـأـتـيـ:

- ١ـ. ضـرـورـةـ تـقـعـيلـ اـهـتمـامـاتـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ المـبـحـوثـةـ إـزـاءـ مـتـطلـباتـ إـلـانـظـفـ وـالـذـيـ يـمـكـنـ تـرـجـمـتـهـ منـ خـلـالـ إـجـرـاءـاتـ جـديـةـ بـاتـجـاهـ تـوـظـيفـ مـعـطـيـاتـ تـلـكـ المـتـطلـباتـ فـيـ مـمارـسـتـهاـ وـأـنـشـطـتهاـ.
- ٢ـ. السـعـيـ إـلـىـ تـبـنيـ مـبـادـيـ إـلـانـظـفـ مـنـ قـبـلـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ المـبـحـوثـةـ فـيـ مـجـمـلـ فـعـالـيـاتـهـ لـمـاـ لـتـكـ المـبـادـيـ مـنـ إـلـسـهـامـ فـيـ تـحـقـيقـ الـكـفاءـةـ فـيـ اـسـتـخـدـمـ الـموـاردـ وـالـطاـقةـ وـبـمـاـ يـنـعـكـسـ عـلـىـ كـمـيـةـ وـنـسـبـةـ النـفـاـيـاتـ وـالـمـخـلـفـاتـ فـيـ ضـوءـ بـرـنـامـجـ يـعـدـ بـهـذـاـ الصـدـدـ.
- ٣ـ. دـعـوةـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ المـبـحـوثـةـ إـلـىـ تـبـنيـ الـمـداـخـلـ الـعـالـمـيـةـ فـيـ مـمـارـسـاتـهاـ عـنـدـ بـنـاءـ إـسـتـرـاتـيـجـيـاتـهـ الـمـسـتـقـبـلـةـ وـتـعـدـ مـواـصـفـةـ ضـمـانـ الـجـودـةـ الـبـيـئـيـةـ (ISO 14001)ـ أـحـدـ تـلـكـ الـمـداـخـلـ بـوـصـفـهـ دـلـيـلـ عـلـىـ الشـرـكـاتـ الـمـعاـصـرـةـ لـلـسـيـطـرـةـ عـلـىـ الـقـضـاـيـاـ الـبـيـئـيـةـ.
- ٤ـ. ضـرـورـةـ سـعـيـ الشـرـكـةـ المـبـحـوثـةـ إـلـىـ تـعـزـيزـ بـنـاءـ قـدـرـاتـهاـ الـبـشـرـيـةـ عـبـرـ اـعـتـمـادـ بـرـامـجـ تـدـريـبـيـةـ وـإـرـشـادـيـةـ لـعـامـلـيـاهـ إـزـاءـ تـرـشـيدـ فـيـ اـسـتـخـدـمـ الـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ وـالـطاـقةـ بـاعـتـبارـهـ سـبـيـلـاـ فـاعـلـاـ لـلـحدـ مـنـ الـمـخـلـفـاتـ وـالـمـلـوـثـاتـ مـنـ مـنـطـلـقـ أـنـ الـعـنـصـرـ الـبـشـرـيـ هـوـ الـمـوجـهـ لـكـلـ الـفـعـالـيـاتـ وـمـحـورـهـ،ـ وـبـالـتـالـيـ فـإـنـ تـتـقـيـفـهـ تـجـاهـ أـمـرـ مـعـيـنـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ لـهـ صـدـىـ فـاعـلـاـ.

المـرـاجـع

أولاًـ المـراـجـعـ بـالـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ

- ١ـ. أبوـ السـعـودـ،ـ نـفـيسـةـ،ـ ٢٠٠٤ـ،ـ "ـالـتـخلـصـ مـنـ مـخـلـفـاتـ الـاجـهـزةـ الـكـهـرـبـائـيـةـ وـالـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ"ـ،ـ مـعـهـدـ التـخـطـيـطـ الـقـوـميـ،ـ مـرـكـزـ دـرـاسـاتـ الـبـيـئـيـةـ وـإـدـارـةـ الـمـوـاردـ الطـبـيـعـيـةـ،ـ وـرـقـةـ عـلـىـ الـأـمـانـةـ الـفـنـيـةـ لـمـجـلسـ الـوزـراءـ الـعـربـ الـمـسـؤـولـيـنـ عـنـ شـوـؤـنـ الـبـيـئـيـةـ وـالـمـقـدـمـةـ إـلـىـ الـمـنـتـدـيـ الـإـقـلـيمـيـ حـولـ "ـدـورـ"ـ لـدورـ الـاتـصالـاتـ وـالـمـعـلـومـاتـ فـيـ حـمـاـيـةـ الـإـنـسـانـ وـكـيـفـيـةـ الـحدـ مـنـ الـأـثـارـ الـبـيـئـيـةـ وـالـصـحـيـةـ لـاستـخدامـهـاـ"ـ،ـ ٤ـ/٧ـ/٢٠٠٤ـ،ـ الـقـاهـرـةـ مـصـرـ.
- ٢ـ. الـأـخـرـسـ،ـ صـفـوانـ،ـ ٢٠٠٧ـ،ـ "ـادـارـةـ الـمـخـلـفـاتـ الصـنـاعـيـةـ السـائـلـةـ وـطـرـقـ الـمـعـالـجـةـ"ـ،ـ مـرـكـزـ الـاـخـبـارـاتـ وـالـأـبـحـاثـ الصـنـاعـيـةـ،ـ وـرـشـةـ الـعـمـلـ حـولـ مـراـقبـةـ مـيـاهـ الـصـرـفـ الصـنـاعـيـ ٦ـ/٢٧ـ،ـ ٢٠٠٧ـ،ـ دـمـشـقـ،ـ سـورـياـ.
- ٣ـ. اـرـنـاوـظـ،ـ ١٩٩٦ـ،ـ مـحمدـ السـيـدـ،ـ "ـالـإـنـسـانـ وـتـلـوتـ الـبـيـئـيـ"ـ،ـ الدـارـ الـمـصـرـيـةـ الـلـبـانـيـةـ،ـ طـ٢ـ،ـ الـقـاهـرـةـ،ـ مـصـرـ.
- ٤ـ. الـتـرـكـاويـ،ـ عـمـارـ خـلـيلـ،ـ ٢٠٠٤ـ،ـ "ـالـقـوـانـيـنـ وـالـتـشـرـيـعـاتـ الـمـنـظـمـةـ لـلـادـارـةـ الـبـيـئـيـةـ"ـ،ـ مـسـؤـولـيـةـ الـدـولـةـ عـنـ اـضـرـارـ الـتـلـوتـ الـبـيـئـيـ"ـ،ـ الـمـؤـتـمـرـ الـعـربـيـ الـثـالـثـ لـلـادـارـةـ الـبـيـئـيـةـ:ـ الـاتـجـاهـاتـ الـحـدـيثـةـ فـيـ اـدـارـةـ الـمـخـلـفـاتـ الـمـلـوـثـةـ لـلـبـيـئـةـ،ـ الـمـنـظـمـةـ الـعـربـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـادـارـيـةـ،ـ ٢٣ـ/٢٥ـ،ـ نـوفـمبرـ،ـ شـرمـ الشـيـخـ،ـ مـصـرـ.

٥. حمزة، احمد، ٢٠٠٧، "الاتجاهات الحديثة للإنتاج الانظف في صناعة الزيوت النباتية"، المؤتمر العربي الدولي السادس لزيوت والدهون الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ،١٤-١٠، ٦، ٢٠٠٧، دمشق، سوريا.
٦. جهاز شؤون البيئة، ٢٠٠٤، "وثيقة استراتيجية تحقيق الانتاج الانظف"، القاهرة، مصر www.eaa.gov.
٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، ١٩٩٠ ، "تجميع الصناعات الملوثة واثرها في حماية وتحسين البيئة".
٨. سعد، سامية حمال، ٢٠٠٥، "الادارة البيئية المتكاملة"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، القاهرة، مصر.
٩. السعو، راتب، ٢٠٠٧، "الإنسان والبيئة": دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن .
١٠. السيد، سعد، ٢٠٠٤ ، "الانبعاثات الغازية في الصناعة والنفايات الصلبة: المصادر، التأثير، التحكم" ، جمعية التنمية الصحية والبيئية، جهاز شؤون البيئة، القاهرة، مصر.
١١. سيد، محمد محسن، ٢٠٠٨ ، "الأمن البيئي في المدينة العراقية ومشكلات التلوث الصناعي" ، دائرة التخطيط الإقليمي وشئون البيئة" ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، بغداد، العراق.
١٢. صالح، نادية حمدي، ٢٠٠٣ ، "الادارة البيئية": المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، مصر.
١٣. الصائغ، عبد الهادي وطاقة، أروى، ٢٠٠٢ "التلوث البيئي" جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة، الموصل ، العراق.
١٤. عبيد، جمال محمود عطية، ٢٠٠٦ ، "تأثير الصناعات الملوثة للبيئة على النمو الصناعي في مصر" ، مؤتمر التنمية المستدامة لمنطقة حلوان والمناطق الصناعية، جامعة حلوان، مصر.
١٥. مركز بحوث التنمية الدولية، ٢٠٠٨ ، "دراسة حول البيئة كاحد محاور تطوير سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر" ، بالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية (IDRA) ، القاهرة، مصر
١٦. قاسم، منى، ١٩٩٩ ، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية" ، الدار المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر
١٧. قطب، بدوي، ٢٠١٠ ، "الإنتاج الانظف" مجلة اخبار النفط والطاقة، العدد ٤٧٣، السنة ٤، وزارة الطاقة، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
١٨. اليوسفي، باسل، ٢٠٠٤ ، "المبادرات البيئية التطوعية من اجل تنمية صناعية مستدامة: المفاعيم والتطبيقات" ، برنامج الامم المتحدة للبيئة، قسم التعاون الاقليمي، المكتب الاقليمي لغرب اسيا (روا) ، المنامة، البحرين.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

- 1-Berkel , Renevan .1999, "Cleaner production opportunities for small to medium sized enterprises" ,www.p2pays.org/ref/13/2030.pdf
- 2-Canzhu Gao, 2001," Study and implementation of cleaner production in environmental impact assessment", proceeding of international conference on cleaner production. Beijng, China, paper No. 25.
- 3- Maged M. Hamed and Yehia Elmahgary,2004, "Out line of National strategy for cleaner production : The case of Egypt " , Journal of cleaner production , Vol. 12.
- 4-Nicholas Varchaver , 2007," Chemical Reaction " , Fortune , Apr.2.
- 5- Solid Waste management :Issues and challenges in Asia, 2007, Environmental management centre, Mumbai, India.

[٨٣]النعمة وحمودي

- 6-The environment Encyclopaedia and directory, 1994, Europa publication limited, England, London.
- 7-Thomas E. Higgins, 1995," Pollution prevention" : Hand Book , Lewis pub. U.S.A.
- 8-UNEP,1994,"Government strategies and policies for cleaner production", UNEP industry and environment , Paris , USEPA
- 9-<http://es-apo.gov/ncer/publications/meeting>.
- 10- www. Nu.ac.za/dancedcleanerproduction .